دور وسائل الدفع الإلكتروني في تفعيل التجارة الإلكترونية مع الإشارة لتجربة الجزائر-

The role of electronic payment methods in activating e-commerce

With reference to the experience of Algeria -

آمنة زربوط[1]

جامعة البليدة (الجزائر)[1]

تاريخ الإرسال:2019/06/19 تاريخ القبول: 2019/07/05 تاريخ النشر: 2019/07/16

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أهمية وسائل الدفع الإلكتروني في تنشيط التجارة الإلكترونية مع تسليط الضوء على أهم المفاهيم المتعلقة بالدفع الإلكتروني وإجراءاته الآمنة، كما عمدت إلى الوقوف على واقع تطبيقه في الجزائر والإنجازات المحققة في هذا المجال، وخلصت الدراسة إلى أن تطور التجارة الالكترونية يرتبط بتطور وسائل الدفع الإلكترونية المستعملة في تسوية المعاملات الإلكترونية كما أن هذه الوسائل التي اعتبرت الحل المثالي للمشاكل المطروحة خلقت هي الأخرى مشاكل وعيوب من نوع جديد يصعب محاربتها ؛أما موقع الجزائر من هذه التطورات فهو محتشم نوعا ما،حيث أنها تشهد مشاكل في تطبيق وسائل الدفع الالكترونية وتحسين خدماتها كما تشهد بعض الدول المتقدمة صعوبات في تطبيقها.

الكلمات المفتاحية: التجارة الإلكترونية ؛ وسائل الدفع الإلكترونية ؛الحماية الإلكترونية.

تصنيف JEL: G21؛F44؛ F36

Abstract: This paper aims to study the importance of electronic payment methods in activating e-commerce, highlight the most important concepts related to electronic payment and its safe procedures. it also examined the reality of its application in Algeria and the achievements in this field, the study concluded that the development of electronic commerce is linked to the development of electronic payment methods used in the settlement of electronic transactions, these methods, which were considered the ideal solution to the problems at hand, have also created problems and disadvantages of a new type that are difficult to fight. Algeria's position in these developments is rather modest, it is experiencing problems in the application of electronic payment methods and improve their services, and some developed countries are experiencing difficulties in their application.

Keywords: E-commerce ; Electronic payment methods ; ; Electronic Security .

Jel Classification Codes: F36 ؛F44؛G21

* المؤلف المرسل: ea.zerbout@univ-blida2.dz

I- تمهيد :

في ظل التطورات السريعة التي يشهدها العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مست موجة من التغيرات والتحولات الرهيبة مختلف مناحي الحياة حيث شهد ويشهد النشاط الاقتصادي والتجاري تطورا مستمرا، ويشمل هذا التطور مضمون النشاط، وكذلك الوسائل اللازمة، التي يعمل كل منهما على تطوير الآخر،وذلك ما شهده الهيكل الجديد للاقتصاد الرقمي وأدى إلى تحديث وسائل الدفع بآلية جديدة ألا وهي وسائل الدفع الإلكترونية وأبرز دورها في التعاملات الإلكترونية المبرمة عبر الإنترنت.

حيث كانت التجارة الالكترونية حديثة النشأة من أهم الأسباب التي أدت إلى استخدام وسائل الدفع الالكتروني و كحل للمشاكل والعراقيل التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية وبالفعل تمكنت الوسائل الحديثة من الانتشار بسرعة وقد ساعد في ذلك المجهود الكبير المبذول من طرف البنوك لجذب أكبر عدد ممكن من العملاء وجعلهم يختبرون فعالية ومزايا هذه الوسائل حديثة النشأة في ظل هذا الوضع، فالجزائر وجب عليها مسايرة هذه التحولات بكل ما لديها من إمكانيات داخلية وأن تقتنص كل الفرص المتاحة من أجل تكثيف استغلال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال المرتبطة بالتجارة الإلكترونية من أجل البقاء في السوق ومواجهة المنافسة الخارجية ويتجسد ذلك في البحث عن آليات جديدة لتطبيق التجارة الإلكترونية .

وهذا ما يدفعنا إلى طرح الإشكال حول: **مدى كفاءة وسائل الدفع الإلكتروني في تفعيل التجارة الإلكترونية؟ و ما مدى نجاحها في الجزائر؟**

فرضيات الدراسة:

- يتطلب نجاح وسائل الدفع الإلكتروني توفر بيئة قانونية وتشريعية واضحة وملائمة تحمي كافة الأطراف المتعاملة بها.
- تعد وسائل الدفع الإلكترونية من أهم الوسائل المؤثرة على تنشيط وتفعيل التعامل التجاري الإلكتروني.
- بذلت الجزائر مجهودات كبيرة لمواكبة البيئة الرقمية وتفعيل التجارة الإلكترونية إلا أنها تحتل موقعا ضعيفا.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها في ما يلي:

- التعرف على أنواع وسائل الدفع الإلكترونية وخصائصها وآليات عملها؛
- الوقوف على مختلف إجراءات تأمين الدفع الإلكتروني وأهميته في المعاملات التجارية الإلكترونية؛
- تحليل واقع تطبيق وسائل الدفع الإلكتروني بالجزائر ؛

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة من واقع العصر الرقمي الذي انتشرت وتعددت فيه أنظمة الدفع الحديثة على مستوى العالم، فأصبح من المهم اختيار التقنيات والوسائل والأنظمة التي تحقق رضا العملاء وراحتهم، والأهم في ذلك أن تساهم في تطور اقتصاد الدولة.

كما يستمد البحث أهميته من أهمية محصلة هذا التطور الذي سجل ظهور جرائم الكترونية تتطلب مواجهة ومكافحة من نوع خاص مستمد من طبيعة تلك الجرائم حديثة النشأة.

إذ تحاول الدراسة الخوض بعمق في مجال وسائل الدفع الإلكتروني وإجراءات أمنها باعتبارها من الموضوعات الحيوية ،والتي تستحق الدراسة والاهتمام من قبل المعنيين بهذا الموضوع ، كما أن المكتبة العربية بحاجة إلى المزيد من البحوث المتخصصة في هذا المجال ليستفاد منها طلبتنا في الدراسات الأولية والعليا.

الدراسات السابقة:

- وهيبة عبد الرحيم(2013)، **تحديث طرق الدفع ومساهمتها في خلق تجارة إلكترونية في الوطن العربي – حالة الجزائر-** ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3،هدفت الدراسة لاستعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بالتجارة الالكترونية، والتعرف على طرق الدفع الحديثة، كما حاولت عرض نماذج لبعض التجارب الدولية في تطبيقات التجارة الالكترونية، بالإضافة إلى التطرق لتجربة الوطن العربي في هذه التقنيات مع إبراز واقع تطبيقها في الجزائر.

ولقد توصلت الدراسة أن لطرق الدفع الالكترونية دورا فعالا في التجارة الالكترونية التي تدر بدورها تدر فوائد ومزايا عديدة على مختلف المتعاملين الاقتصاديين، مما يغطي عن كافة العراقيل والتحديات التي تعترضها، وهذا ما يدفع الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة إلى التوجه نحو طرق الدفع الإلكترونية وعصرنة الجهاز المصرفي ككل لتتمكن من توفير الخدمات التي يحتاجها المواطن لممارسة التجارة الالكترونية.

- نسرين زروقي(2016)، **الإدارة الالكترونية كأحد إفرازات عالم تكنولوجيا الإنترنت والتجارة الالكترونية**،مقال من مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد2، العدد15،جامعة خميس مليانة،

هدفت الدراسة إلى عرض أهم تطبيقات عالم تكنولوجيا المعلومات ،و التعرف على مختلف المفاهيم حول التجارة الإلكترونية وإبراز وظائفها الأساسية في عمليات التبادل التجاري والمزايا التي تدرها على المنظمات التي تبنتها.

أما نتائج هذه الدراسة تبين أن الإدارة الإلكترونية أداة فعالة ووجه آخر للإدارة التقليدية وإن تطبيقها يسمح بتخطي العراقيل الناجمة عن الإدارة التقليدية كما تزيد من جودة أداء المنظمات التي تستخدمها، فهي تتيح التعامل مع الإنترنت بدل من الموظف العام التقليدي ، وتستخدم أساليب إلكترونية ذات كفاءة وسرعة عالية.إلا أن تخوف البعض من الفشل والتغيير لتطبيق الإدارة الإلكترونية إضافة إلى عدم وضوح التشريعات والقوانين التي تتعلق بوسائل الدفع والتجارة الإلكترونية، ومجموع المشاكل التي قد تنجر من التعامل بالإنترنت كالقرصنة ولد عائقا أمام الدول في تبني هذا التوجه الجديد.

- كريمة بن شنينة،عبد القادر مطاي(2019)، **مقومات تنشيط التجارة والصيرفة الالكترونية بالجزائر**، مقال من مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد5،العدد1، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر، تهدف الدراسة إلى تحليل واقع التجارة والصيرفة الالكترونية بالجزائر مع التطرق لمتطلبات تنشيطها ،والتعرف على مختلف وسائل الدفع الالكتروني والمجهودات التي بذلتها الجزائر في سبيل اعتمادها وتعميم التعامل بها لتتمكن من الاستفادة من مزايا التجارة والصيرفة الالكترونية.

ومن النتائج المتوصل إليها: إن محاولة الجزائر لتحديث نظم ووسائل الدفع الالكتروني بغية مواكبة التطورات التكنولوجية في ظل البيئة الإلكترونية لم يحقق النتائج المرجوة بسبب غياب ثقافة الصيرفة الإلكترونية وعدم ملائمة البيئة التحتية والبيئة القانونية والتشريعية لممارسة التجارة والصيرفة الإلكترونية.

I - إشكالية تطوير وسائل الدفع الإلكتروني و التجارية الإلكترونية:

أدخل الاقتصاد الرقمي إلى السوق آليات جديدة لها صفات مختلفة عن نظيرتها التقليدية، وتعد التجارة الإلكترونية إحدى تطبيقاته التي أحدثت تغيرات كبيرة في العالم وتمكنت من تلبيت احتياجات العديد من المواطنين وأصبحت تساهم في خدمة أغراض التنمية الاقتصادية وتطوير المجتمعات وفرضت شروطها واحتياجاتها الخاصة من أجل النجاح في تلك الساحة العملاقة التي تختلف عن بيئة العمل التقليدية،إذ يجب أن تهتم بها دول العالم بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة ومن بينها الجزائر لتواكب البيئة الحديثة.

I .1- وسائل الدفع الإلكتروني وإجراءات تأمينها:

حصل تحولا كبيرا من الشكل التقليدي لوسائل الدفع إلى الشكل الإلكتروني الحديث،إلا أننا نجد بعض حالات الهجوم والجرائم التي تحصل عبر منافذ الإنترنت،حيث أثبتت الكثير من الدراسات الاستطلاعية تعرض العديد من المؤسسات الخاصة وحتى الحكومية والجامعات والمعاهد وغيرها من المؤسسات المالية لعمليات قرصنة وهجوم، ولذلك عمدت الهيئات المتخصصة بوضع أنظمة حماية .

1. تعريف وسائل الدفع الإلكتروني:

اختلفت التعريفات التي حاولت تقديم مفهوم لوسائل الدفع الإلكتروني،وذلك لاختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها إلى هذا التعريف ،حيث تناولنا تعريف وسائل الدفع الالكتروني في ظل القانون**05/18** .

تعرف وسائل الدفع الإلكتروني في المادة **6** الباب الأول من القانون **05/18** بأنها:" كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد، عبر منظومة إلكترونية"[1].

2. خصائص وسائل الدفع الإلكتروني:

إن ما يرسخ أهمية وسائل الدفع الالكترونية، الخصائص التي تميزها عن وسائل الدفع التقليدية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ **الدفع الالكتروني يتسم بالطبيعة الدولية** : أي أنه وسيلة مقبولة من قبل جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم[2] .
- ✓ **يتم الدفع باستخدام النقود الالكترونية** : وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل.
- ✓ **يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد :** حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدة في المكان، ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت، أي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية، يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.
- ✓ **يتم الدفع الالكتروني بأحد الأسلوبين:**

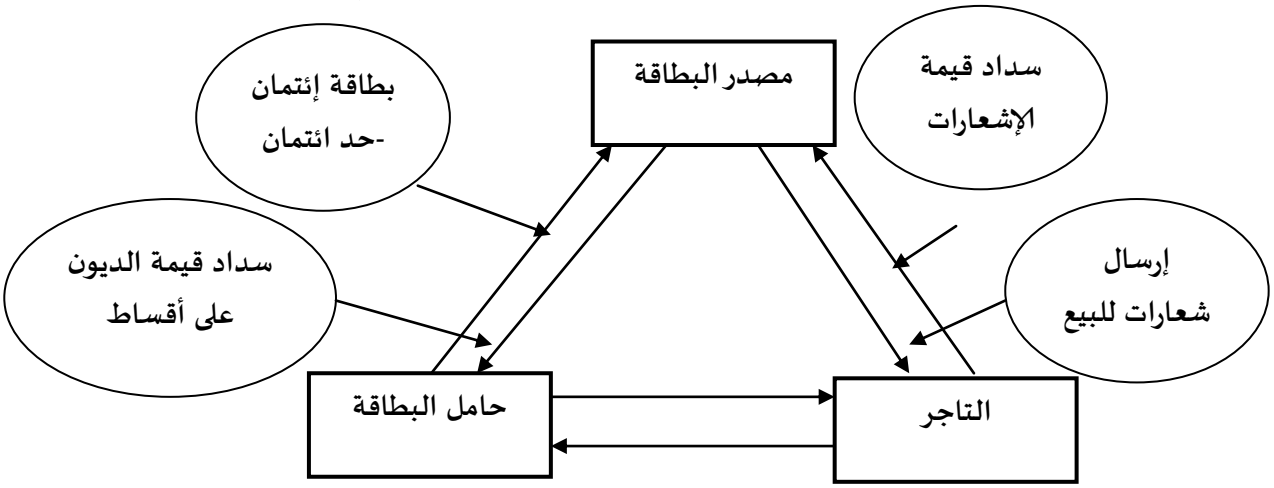
- **الأول :** من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض، ومن ثم الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود، ولا يمكن تسوية المعاملات الأخرى عليها بغير هذه الطريقة، ويشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوع مقدما.
- **الثاني :**من خلال البطاقات البنكية العادية، حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملة.

- ✓ **يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك**: أي توفر أجهزة تتولى هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم.
- ✓

3. أطراف التعامل بأنظمة الدفع الالكترونية:

تشترك أنظمة الدفع الالكتروني في أنها وسيلة لانتقال النقود من شخص إلى آخر، ومجموعة لشخص آخر أو لمجموعة أخرى عبر شبكة الانترنت دون الحاجة للتفاعل وجها لوجه[3] ، وعلى اختلاف هذه النظم تجد أنها تحتوي جميعها على أربعة عناصر[4].

الشكل رقم(01) :أطراف التعامل بالبطاقة الائتمانية والعلاقة بينهم



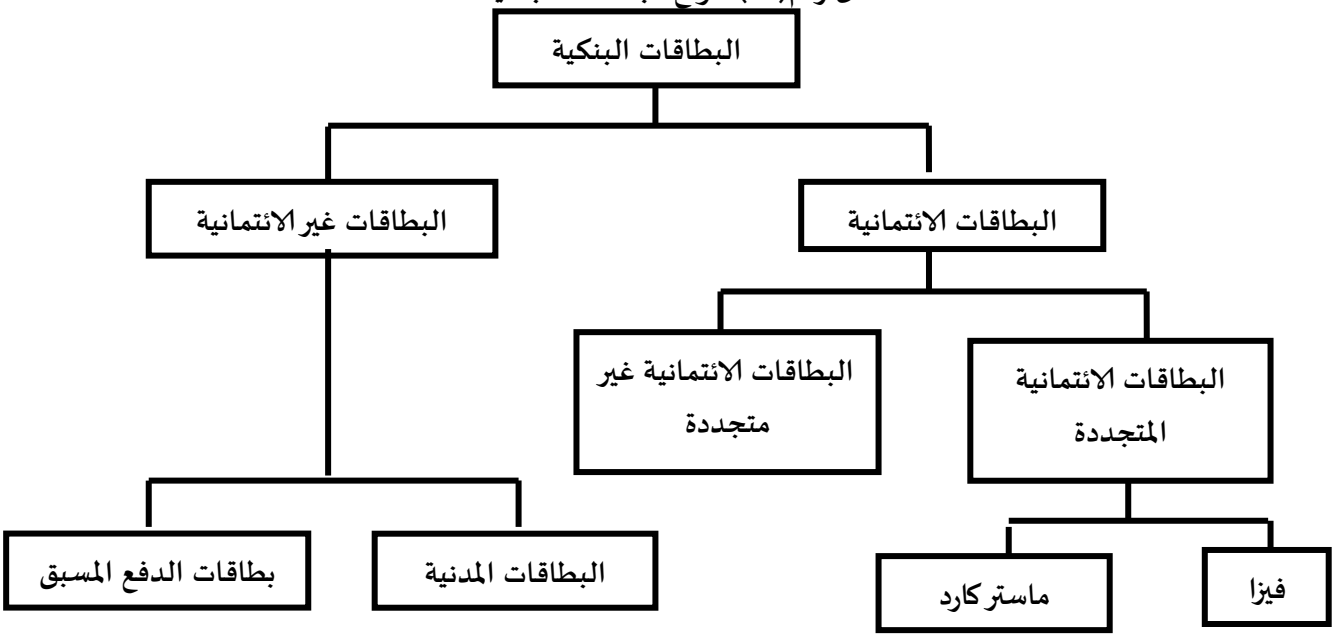
المصدر :بريكة سعيد. (2011). **واقع عمليات الصيرفة الالكترونية وآفاق تطورها في الجزائر.** أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. جامعة العربي بن مهيدي. الجزائر. ص 143.

- ✓ **المنظم(المركز العالمي للبطاقة:)** هي مؤسسة عالمية تقوم بعملية إنشاء البطاقات وتتولى رعايتها وتصدر تراخيص لجميع البنوك الموجودة في أنحاء العالم بالموافقة على دخولها في عضوية هذه البطاقات .
- ✓ **المصدر (المحرر:)**هو البنك أو المؤسسة المالية الكبرى التي لها أدوار عدة، ومنها التعاقد مع المركز العالمي للبطاقات من أجل حصولها على ترخيص يسمح لها بإصدار البطاقات من خلال دخولها في عضوية إصدار البطاقات، والتعاقد مع التجار المحليين من أجل قبول هذه البطاقات من عملائها لتسوية عملياتهم من شراء أو تقديم خدمات معينة بالإضافة إلى التعاقد مع عملائهم للتعامل بمثل هذه البطاقات في دفع ما يستحق عليهم للتاجر مقدم السلعة أو الخدمة وحصول التاجر على مقابل ما يقدمه إلى عملائه باستخدام هذه البطاقة.
- ✓ **التاجر** :إن هذا الوصف يطلق على الشركات، أو المؤسسات صاحبة السلع ومحلات البيع ومراكز تقديم الخدمات للجمهور بشكل عام ويبرم اتفاق مع مصدر البطاقة لقبول البيع بالبطاقة ومن ثم يرجع إلى مصدر البطاقة للحصول على ثمن هذه السلعة.
- ✓ **حامل البطاقة:**هو الشخص أو الأشخاص الذين حصلوا على البطاقة بناء على طلب تم تقديمه للمصدر ووافق على منحهم إياها، لتمكنهم من الشراء بواسطتها أو الحصول على الخدمات وكذلك تمكنهم من السحب النقدي من الصراف الآلي باستخدام البطاقة الممنوحة لهم من المصدر.

4. أنواع وسائل الدفع الإلكتروني:

1.4. البطاقات البنكية وأنواعها : وتمكن هذه البطاقة حاملها من الحصول على النقود عن طريق آلات الصرف الذاتي (ATM) Automated Teller Machines، كما تمكنت أيضا من شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يريده من خدمات وذلك دون أن يكون لديه مبالغ كبيرة من الأموال قد تتعرض للسرقة أو التلف[5] .وهناك عدة أنواع من البطاقات البنكية و الشكل التالي يوضح ذلك:

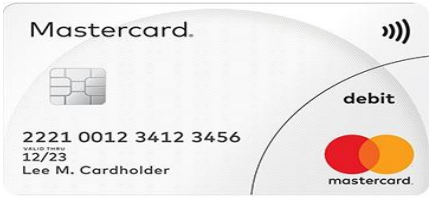
الشكل رقم(02):أنواع البطاقات البنكية



المصدر : باتورة نواف عبد الله. (1998). **أنواع البطاقات الائتمانية وأشهر مصدريها**. مجلة الدراسات المالية والمصرفية .6(4). 47.

- ✓ **البطاقات الائتمانية** :وهي بطاقات خاصة تصدرها البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى لعملائها كخدمة إضافية، وهي عبارة عن بطاقات مغناطيسية يستطيع حاملها أن يستخدمها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات[6].

الشكل رقم(03):صورة لنموذج عن بطاقة بنكية ماستر كارد



المصدر : صورة لبطاقة ماستر كارد . تم الإطلاع عليه يوم**2019/05/16** على **11:00** .من **www.MasterCard.com**

الشكل رقم(04):صورة لنموذج عن بطاقة الدفع الكلاسيكية



المصدر: بطاقات الدفع الإلكترونية الكلاسيكية في الجزائر. تم الإطلاع عليه **يوم 2019/05/16** على **11:00**.من **http://www.djazairess.com**

- ✓ **البطاقات غير الائتمانية :** وهي بطاقات لا تمنح لصاحبها بعملية الدفع أو التسوية لمستحقاته إلا إذا توفر فعليا على الأموال المقابلة لعملية التسوية وبالتالي فهي لا تمنح لصاحبها أي ائتمان أو قرض.

2.4. النقود الالكترونية والمحافظ الإلكترونية :

- ✓ **النقود الالكترونية :** هي قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي[7]، وتشير النقود الالكترونية إلى سلسلة الأرقام الالكترونية التي تستخدم للتعبير عن قيم معينة[8] وتحظى بقبول واسع من غير مقام بإصدارها وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة[9].
- ✓ **المحافظ الالكترونية :** المحافظ الالكترونية تقوم بتحويل النقد إلى سلسلة رقمية، وتخزن على القرص الثابت في موقع العمل، وهذا يحد من استخدام النقود في المعاملات التي تتم على شبكة الانترنت،ومعظم الحقائب الالكترونية تقوم بتخزين النقد الالكتروني على البطاقات الذكية التي تتمكن من دفع أي مبلغ من الحقيبة الالكترونية في أي مكان[10].

3.4. **البطاقات الذكية :** ظهرت هذه البطاقات تماشيا مع التطورات التكنولوجية، وهي بطاقة بلاستيكية تحتوي
على خلية الكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل الاسم، العنوان، المصرف المصدر،أسلوب الصرف، المبلغ المصروف وتاريخه، وتاريخ حياة الزبون المصرفية[11].

4.4. **الشيكات الالكترونية :** الشيك الالكتروني عبارة عن بيانات يرسلها المشتري إلى البائع عن طريق البريد الالكتروني المؤمن، وتتضمن هذه البيانات التي يحتويها الشيك البنكي تحديد مبلغ الشيك واسم المستفيد واسم من أصدر الشيك وتوقيعه، ويكون هذا التوقيع عن طريق رموز خاصة[12].

الشكل رقم(05) : نموذج عن الشيك الالكتروني



المصدر : فشيت حميت.،حكيم بناولة . (27/26 أفريل، 2011). **واقع وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر**، الملتقى العلمي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر–عرض تجارب دولية-. المركز الجامعي خميس مليانة. ص9.

5. **إجراءات تأمين وسائل الدفع الإلكتروني :**

من وسائل أمن وحماية العمليات والصفقات التجارية الإلكترونية، نجد من أهمها:

✓ **الأمن البرمجي :**

يعتمد على تشفير المعلومات البنكية عن طريق برنامج خاص يعمل مع مستعرض الويب حيث يتدخل هذا البرنامج من أجل تشفير المعلومات الخاصة بإتمام عمليات الشراء بحيث لا يمكن قراءتها في حالة اعتراضها.

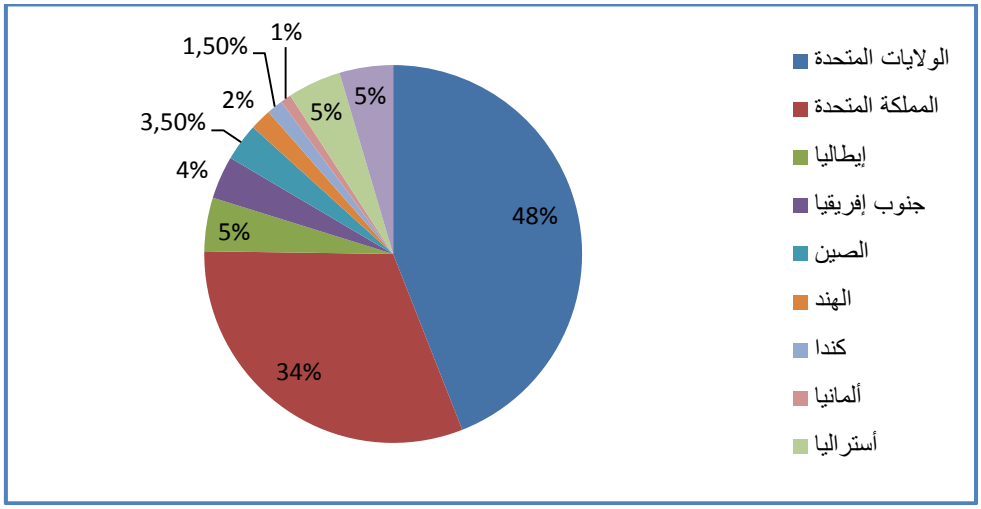
✓ **الأمن العتادي :**

يتم باستعمال البطاقة الذكية الخاصة بالمستهلك،فعندما يقوم هذا الأخير بعملية الشراء يدخل بطاقته في قارئ خاص ثم يدخل عليه مبلغ الشراء ورمزه السري وتتم عملية التأكد من الرمز محليا،أي أن الرمز السري يترجم مباشرة من قبل القارئ ولا يرسل عبر الشبكة لتتم مراقبته عن بعد.

ومن أهم الوسائل المستعملة في التحويلات الأمنية نجد:

- التشفير.
- البصمة الإلكترونية للرسالة.
- بروتوكول الطبقات الأمنية.
- بروتوكول الحركات المالية الإلكترونية.

الشكل رقم(06):ترتيب البلدان ال 10 الأوائل عالميا من حيث الهجمات .الالكترونية في جانفي2010



Source: RSA Online Fraud Report, February (2010).
www.rsa.com/solutions/consumer_authentication/intelreport11340_ Online_Fraud_report_0211
.

I.2- التجارة الإلكترونية وعوامل تطورها :

1. مفهوم التجارة الإلكترونية : تعددت المفاهيم التي تتعلق بتحديد أو توسيع نطاق الممارسة والمعاملات هذا النشاط. وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED إلى أن التجارة تشمل جميع أشكال المعلومات التجارية التي تمتد بين الشركات والأفراد والتي تقوم على أساس التبادل الإلكتروني للبيانات، سواء أكانت مكتوبة أم مرئية أم مسموعة، هذا بالإضافة إلى شمول الآثار المترتبة على عمليات تبادل البيانات والمعلومات التجارية إلكترونيا، ومدى تأثيرها على المؤسسات والعمليات التي تدعم وتحكم الأنشطة المختلفة.

وتعرف اللجنة الأوروبية التجارة الإلكترونية هي أداء الأعمال إلكترونيا حيث تقوم على أساس التبادل الإلكتروني وفي البيانات مكتوبة كانت أم مرئية أم مسموعة كأنها تتضمن العديد من الأنشطة التجارية الخاصة بتبادل السلع والخدمات وإتمام عمليات البيع والشراء والتسليم بالنسبة للمحتويات الرقمية والتحولات الإلكترونية للأموال والفواتير والمزادات التجارية وعمليات التسويق وخدمات ما بعد البيع[13].

وبالتالي يمكن القول أن مفهوم التجارة الإلكترونية مفهوم مشتق يشمل جميع عمليات تبال السلع والخدمات عن طريق وسيلة إلكترونية.

2. عوامل تطور التجارة الإلكترونية :

1.2. الدعم الحكومي :

للدعم الحكومي دورا مهما في تطوير التجارة الإلكترونية، وذلك من خلال المساعدة في توفير المقومات والبيئة الداعمة لتطوير ونمو التجارة الإلكترونية، خاصة في أولى مراحلها من جهة .كما أن هذه المساعدة تستطيع أن توسع من نطاق التجارة الإلكترونية، من خلال توسيع نطاق تعاملاتها إلكترونيا مع الجهود أو قطاع الأعمال، سواء أكانت متلقية أو موردة للسلع والخدمات، وإقامة ما يعرف بالحكومة الإلكترونية، كما أن هذا الدعم يلعب دورا لا غنى عنه بالنسبة لتطور التجارة الإلكترونية في الدول النامية بالذات.

2.2. الدعم بأسعار تنافسية للخدمات :

إذا كانت التجارة الإلكترونية المتطورة تستند إلى شبكة متطورة من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، فإن التطور العلمي والتكنولوجي من جهة، واتساع انتشار شبكة متقدمة للاتصالات والمعلومات تقدم خدماتها بأسعار تنافسية رخيصة يعطيان الفرصة لذوي الدخل المحدود لاستخدامها، مما يعتبر أحد أهم العوامل اللازمة لتطور التجارة الإلكترونية.

3.2. الدعم التنافسي بين المؤسسات :

تلعب المنافسة بين المؤسسات المختلفة للوصول إلى الأسواق في أسرع وقت ممكن، وبأكبر قدر متنوع من السلع والخدمات، مع عرضها على نحو مميز، دورا رئيسيا في تطور التجارة الإلكترونية بكل مراحلها وأنواعها على النحو سالف الذكر، وهو ما يعرف بالمنافسة الديناميكية، ويصدق ذلك على المنافسة في السوق الوطنية، أو على المستوى العالمي تلك المنافسة التي تتفق وطبيعة التجارة الإلكترونية، إذ من المعروف أن بعض المؤسسات الكبرى تراقب نشاط البعض الآخر في الإنتاج والتسويق، وهناك مؤسسات تعتبر أن تقدم إحداها في سوق ما في هذا المجال يكون على حسابها، ومن ثمّ تسعى للتعويض في أسواق أخرى ومنتجات أخرى باستخدام وسائل أكثر تطور ا .

4.2. توفير مناخ من الحرية الإقتصادية والتجارية :

إن لتوفير مناخ من الحرية الإقتصادية والتجارية دور ا مهما في تطور التجارة الإلكترونية من خلال إ زلة العراقيل على التبادل التجاري في الداخل أو مع الخارج، وإتاحة حرية البحث عن المعلومات وتبادلها وتداولها.

5.2. تطور وسائل التجارة الإلكترونية :

من العوامل التي أسهمت في تطور التجارة الإلكترونية التطور في وسائل هذه التجارة مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . إذ بدأت مع استخدام الصحف والمجلات في التسوق، ثم استخدام الوسائل المرئية والسمعية، وأخيرا الإنترنت المحمول في ذات الغرض[14] .

II - تحليل تجربة الجزائر في تطوير وسائل الدفع الإلكتروني لتنشيط التجارة الإلكترونية :

1.II- الدفع الإلكتروني في الجزائر :

1. مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر :

في ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال بدأت الجزائر تتبنى مشاريع جديدة تسمح لها بمواكبة العصر، ولهذا سنتطرق إلى أهم المشاريع :

والمشروع يتمثل في تطوير نظام الدفع في الجزائر وكان أول مشروع لتطوير نظام الدفع في الجزائر في الفترة 2004/2003لتطوير وتحديث النظام المالي وتبناه بنك الجزائر، وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، واستفادت الجزائر لتطبيق هذا المشروع ب 16.5 مليون دولار أمريكي كمساعدة من البنك العالمي وفي إطار هذا المشروع وضعت برنامج أعمال يتكون من أربع مجموعات:

مجموعة الهندسة الإجمالية،مجموعة وسائل الدفع، المجموعة النقدية،مجموعة القانون[15].

ومن بين المكونات الرئيسية لمشروع تطوير وتحديث نظام الدفع في الجزائر: نظام التسوية الإجمالية الفوري و نظام المقاصة عن بعد.

2. أشكال الدفع الالكتروني في الجزائر :

تملك الجزائر أكثر من 8 ملايين حساب بنكي، و 6 ملايين بطاقة سحب و 1.5 مليون بطاقة دفع وهناك أكثر من3500 محطة دفع الكترونية 1300 موزع آلي، ومن أمثلة الشركات المساعدة على القيام بالعمليات التجارة الالكترونية في الجزائر epay.dz وهو موقع من مواقع الجزائرية التي تعالج الدفع الالكتروني بما في ذلك تغذي الائتمان ودفع فواتير الهاتف المحمول أو

شراء تذاكر الطيران، الشركة لديها أكثر من 1800 زبون، ففي سنة 2011 قدمت طلبا للحصول على الموافقة للربط بمنصة ما بين البنوكSATIM[16] .

تتنوع السوق الجزائرية بعدد كبير من طرق الدفع كاستخدام الحوالات البريدية، الدفع عن طريق الشيك، الدفع عند التسليم الدفع عن طريق باي بال (PayPal) بالأورو. و من خلال المقابلة التي قامت بها صحيفة إيكو مع السيد محمد حمزة مدير عامe- Pay.dz (2013) حول وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر، حيث أكد أن الجزائر تعرف تأخرا في استعمال وسائل الدفع الالكترونية ، وقال أيضا أن عدد حاملي بطاقة مابين البنوك تسعمائة ألف، و 800 الموزعات الآلية للأموال(DAB) ، شبابيك الصراف الآلي (GAB) ، و 700 جهاز دفع، ورغم هذا كله إلا أن استخدامات البطاقات المصرفية منخفضة حتى في شراء تذاكره الطائرة ودفع مستحقات فواتير الكهرباء والغاز[17] .

II .2- المجهودات الجزائرية المحققة على صعيد وسائل الدفع الإلكتروني لتنشيط التجارة الإلكترونية :

1. البطاقات البنكية الدولية المستعملة في التجارة الإلكترونية الجزائرية :

إن إسهام البطاقات الإلكترونية في التجارة الإلكترونية لا جدال فيه، فالسبيل الشائع لتسوية مدفوعات هذه التجارة مباشرة عبر الإنترنيت هي البطاقة الائتمانية .إلا أن البطاقات البنكية المتوفر ة حاليا في الجزائر غير قابلة للتعامل على المستوى الدولي، لكنّها فاتحة لانطلاق التجارة الإلكترونية في بلادنا، فقد حاولت بعض البنوك الجزائرية إضفاء طابع الدولية على بطاقاتها البنكية، وقامت بإصدار هذه الأخيرة بترخيص من الشبكات العالمية VISA ، Mastercard.وإن مجرد حمل البطاقة لشعار هذه الهيئات الدولية سيمكن المستهلك الجزائري من التسوق عبر الإنترنيت بكل حرية وتسديد قيمة مشترياته لأي مكان في العالم [18] .

ومن بين هذه البنوك التي شرعت في تقديم البطاقات المقبولة على المستوى الدولي :القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية ، بنك الجزائر الخارجي، ويعتبر القرض الشعبي الجزائري CPA أ ول من أصدر بطاقة فيزا في الجزائر، وقام بوضع موزعات آلية للنقود ونهائيات للدفع الإلكتروني في المطارات والفنادق تقبل هذه البطاقات الدولية، وتمكن السواح من سحب المبالغ المالية بالعملة الوطنية بمجرد وصولهم الجزائر، وتمكّنهم كذلك من سداد مشترياتهم على مستوى نهائيات الدفع والتي قدرت سنة 2005 ب 182 وارتفع العدد ليبلغ حوالي 287 جهاز سنة 2009[19].

كما كرس بنك التنمية المحلية BDL في عام 2016 برنامجًا طموحًا للغاية بشأن الخدمات المصرفية الإلكترونية ولا سيما

الجزء المتعلق بالنشر الشامل لمحددات الدفع الإلكتروني (TPE) عن طريق القيام بمشروع " تطور وديناميكية شبكة قبول TPE "بقيادة الإدارة الجديدة لتطوير المدفوعات الإلكترونية(DDPE) ، كما قامت BDL أيضًا بإجراء عضوية التجار على شبكة الإنترنت، كجزء من تطوير الدفع الإلكتروني في الجزائر.

حيث زادت قاعدة عملاء BDL لبطاقة فيزا وعدد مشتركي الخدمات المصرفية الإلكترونية بشكل كبير في عام2016 [20].

2. أمثلة عن المتاجر الالكترونية في الجزائر :

بين نماذج المتاجر الالكترونية الناشطة في سوق التجارة الالكترونية في الجزائر هم كالأتي:

- سوق واد كنيس : Ouedkniss.com هو موقع يربط بين مختلف أصحاب الإعلانات الصغيرة الراغبين ببيع أو شراء أو حتى مبادلة مختلف المنتجات ، تم تأسيسه سنة 2006 ، وتمكن من تحقيق نجاح مميز منذ تأسيسه حيث نال الجائزة الثانية لأحسن موقع إلكتروني جزائري سنة 2009 والتي منحت له بهامش الدورة السادسة للصالون الدولي لتكنولوجيا الإعلام[21].

- مواقع البطاقات العالمية : masterdz.com توفر هذه المواقع البطاقة العالمية ذات الدفع المسبق VISA ،ويتيح

شراء الدينار الجزائري لبطاقات VISA عن طريق التحويل من الحساب البريدي الجاري لكافة متصفحي الأنترنت.
إذ لا بد من تتبع مجموعة من التوجيهات والخطوات ليتمكن الزبون من الحصول على بطاقة VISA يتأكد من خلالها الموقع من هوية الزبون قبل التعامل معه. بالإضافة إلى منتوجات أخرى يوفرها كبطاقات شحن الهاتف لشبكة جيز ي وموبيليس، كما توفر ميزات عديدة للعملاء لتسهيل التبادل التجاري الإلكتروني[22].

- موقع أشريلي : Echerily.com يقتصر البيع من خلال هذا الموقع على المنتجات الغذائية، ومواد التنظيف ومختلف مستلزمات التجميل ،تم تأسيسه بتاريخ 2012 / 07 / 05 ، وتوجه مبيعاته إلى ولايتين فقط- الجزائر العاصمة ووسط ولاية بومرداس – إذ 81% من زوار الموقع من الجزائر العاصمة ،يملك أكثر من 400 زبون مسجلين في شبكة التوزيع الخاصة بالموقع، وأكثر من 100 زائر يوميا[23] .

- دار الشهاب : www.chihab تعد من بين أوائل المؤسسات التي عملت على استغلال مزايا تكنولوجيا الإعلام والاتصال للتسويق لمنتوجاتها عبر الإنترنت، مما ساعد على بيع منتجاتها داخل وخارج الجزائر.
يوفر الموقع للمطلعين فهرس يحتوي على كافة معلومات الكتب بشكل مفصل حتى يتمكنوا من اختيار ما يحتاجونه ويرغبون بشرائه، كما يتيح اختيار طريقة الدفع سواء بإرسال شيك بالبريد، أو تحويل المبلغ للحساب البنكي لدار النشر[24].

نستنتج أن المواقع الافتراضية للتجارة الإلكترونية بالجزائر سهلت عملية التبادلات التجارية من خلال المزايا التي تتميز بها فهي متنوعة تتاجر بمختلف المنتوجات وبأسعار تنافسية، وتسهل على المتعامل بها عرض سلعته أو إيجاد ما يرغب باقتنائه

III - الخلاصة :

تعتبر وسائل الدفع الطريقة التي من خلالها يستطيع الأفراد تسوية التزاماتهم أو دفع أثمان السلع والخدمات التي يحصلون عليها وقد تطورت وسائل الدفع على مر الزمان، وذلك تبعا لتطور الحياة الاقتصادية وظروف السوق والتطورات التكنولوجية وقد حظيت بالقبول الاجتماعي لها.
لكن العصر الحديث وما طرأ عليه من تطورات غير من ملامح التجارة وأدخل عليها تعديلات جذرية تصب كلها في مصلحة البائع والمشتري، هذا الوجه الجديد للتجارة خلق ضرورة لتطوير طرق الدفع بما يتلاءم وطبيعتها لتظهر وسائل دفع الكترونية ،حيث أن العمل المتناسق لوسائل الدفع الالكترونية حديثة النشأة يتطلب تنظيما قانونيا و درجة أمان حيث تمكنت من الحد من بعض العراقيل و المشاكل التي أفرزتها تلك الوسائل التقليدية لكن بالمقابل لم تكن وسائل الدفع الالكترونية مثالية.
إن هذه التحولات التي يشهدها العالم اليوم نتيجة لاجتماع عدة عوامل منها، التطور التكنولوجي والعلمي وسيطرة النظام الرأسمالي ، في ظل هذا الوضع فالجزائر وجب عليها مسايرة هذه التحولات بكل ما لديها من إمكانيات ، وفعلا تدخل المشرع الجزائري مستجيبا لمتطلبات التطور فأصدر تشريعا نظم بمقتضاه التجارة الإلكترونية ، فقد صدر القانون رقم 05/18المحدد للقواعد العامة للتجارة الإلكترونية قصد التكفل بالمتطلبات القانونية والتنظيمية والتقنيات التي ستسمح بإحداث جو من الثقة المواتية لتعميم وتطوير المبادلات الالكترونية.

نتائج الدراسة :

- فيما يخص الجانب القانوني الواجب تنظيمه ليضم الوسائل الجديدة هو ما خلصت الدول إلى ضرورة تنفيذه نظرا للمشاكل القانونية المتعددة التي أفرزها ظهور الوسائل الحديثة ، بل أصبحت الوسائل التقليدية تتقدم عليها فيما يخص هذه النقطة.
- يعد توفر الاقتصاد على وسائل الدفع الإلكتروني ضرورة حتمية لتنشيط التجارة الإلكترونية.

- لم تكن وسائل الدفع الالكتروني التي اعتبرت الحل المثالي للمشاكل المطروحة من الوسائل التقليدية في مستوى التوقعات، حيث خلقت هي الأخرى مشاكل و عيوب من نوع جديد يصعب محاربتها لارتكازها على عالم الكتروني يفتقر للمادة الورقية مما يصعب عملية الإثبات؛
- مخاطر وسائل الدفع الالكترونية و التي ظهرت بنسبة عالية و تنتج عن استخدام وسائل الدفع الالكترونية، و منها ما يقوم به بعض المحترفين لاختراق نظم شبكة الاتصالات و الانترنت ويقومون بتغيير نظم المعلومات و البيانات؛
- إن تطبيق وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر يشهد صعوبات نظرا لارتفاع تكاليفه ولصعوبة تقبله من قبل الجمهور؛
- عدم امتلاك المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين الثقافة والثقة في المعاملات الالكترونية؛
- إن استعمال وسائل الدفع الإلكترونية محدودة الاختيار بين طبقات المجتمع البسيطة؛
- رغم أن المشرع الجزائري أبدى خطوة بإصداره لقانون 05/18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية إلا أن هذا القانون أغفل مفاهيم خاصة بالدفع الإلكتروني؛
- عدم اعتماد وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر يعتبر أكبر عائق لنجاح التجارة الالكترونية.

مقترحات الدراسة :

- وضع خطط وبرامج تكوينية حول طرق الاستخدام الأمثل لوسائل الدفع الإلكترونية وذلك لضرورة الارتقاء بالعنصر البشري و تدريب الإطارات المصرفية على استخدامات أحدث النظم البنكية.
- وضع سياسة إعلامية و تسويقية من قبل البنوك، من شأنها إدخال ثقافة استخدام البطاقات لدى المستهلكين، من أجل جعل أسلوب الدفع بالبطاقة من رغبات الزبائن التي يطالب بها التجار، وبالتالي دفع هؤلاء التجار إلى اعتماد هذا النمط تحت ضغط زبائنهم و تلبية لرغباتهم.
- ينبغي على المشرع الجزائري إصدار قانون خاص بنظم الدفع الإلكترونية على الرغم انه ابدي خطوة حين اصدر قانون رقم 05/18 في التجارة الإلكترونية إلا انه ليس ذلك القانون الذي ينص على مفاهيم خاصة بنظم الدفع الالكترونية.
- استعمال أنظمة تكنولوجية عالية السرية والتطور من أجل حماية البيانات وهذا لضمان الموثوقية والسرية وكذا الحد من حالات إساءة الاستخدام وفرص الاحتيال في التعاملات الالكترونية كالتزوير والاختلاس.
- وضع آليات لمواجهة التحديات التي تعيق انتشار و تطور التجارة الإلكترونية في الجزائر.

- الإحالات والمراجع :

[1]. قانون رقم 18-05 مؤرخ في10ماي 2018 ، يتعلق بالتجارة الإلكترونية ،ج.ر.ج.ج ،العدد28 ، صادر في 16 ماي 2018.

[2]. بريكة سعيد. (2011). **واقع عمليات الصيرفة الالكترونية وآفاق تطورها في الجزائر**. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. جامعة العربي بن مهيدي. الجزائر. ص.152-153.

[3]. الجداية محمد نور"صالح. جودت خلف سناء. (2009). **التجارة الالكترونية**. الطبعة الاولى. عمان. دار الحامد للنشر والتوزيع. ص.235.

[4]. عايد الشورة جلال. (2008). **وسائل الدفع الالكتروني**. دار الثقافة للنشر والتوزيع. مصر. ص.35-38.

[5]. غنيم أحمد محمد. (2008). **التسويق والتجارة الالكترونية**. المكتبة العصرية للنشر والتوزيع. مصر. ص.242-243.

[6]. الطائي محمد عبد الحسن. (2010). **التجارة الالكترونية– المستقبل الواعد للأجيال القادمة**. دار الثقافة للنشر والتوزيع. عمان. ص.186.

[7]. أبو فروة محمود محمد. (2009). **الخدمات البنكية الالكترونية عبر الانترنت**. الطبعة الأولى. دار الثقافة. عمان. ص.63.

[8]. غنيم أحمد محمد. **مرجع سبق ذكره**. ص.236.

[9]. أبو فروة محمود محمد. **مرجع سبق ذكره**. ص.63.

[10]. حجازي بيومي عبد الفتاح. (2003). **النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية**. الطبعة الأولى. دار الفكر الجامعي. الإسكندرية. ص.296 .

[11]. الطائي محمد عبد الحسن. **مرجع سبق ذكره**. ص.187.

[12]. الرومي محمد أمين. (2004). **التعاقد الالكتروني عبر الانترنت**. الطبعة الأولى. دار المطبوعات الجامعية. الإسكندرية. ص.145 .

[13]. عبد الخالق أحمد. (2006). **التجارة الإلكترونية والعولمة**. المنظمة العربية للتنمية الإدارية. مصر. ص.34.

[14]. قشام إسماعيل. (2014). **التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بعض المؤسسات بولاية الجلفة**. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الأغواط. الجزائر. ص.64.

[15]. بريش عبد القادر.(2005). **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. جامعة الجزائر.ص.197.

[16] .Ibid ., page 221

[17]. خالد بن ساسي. (2017). **واقع التجارة الالكترونية والإمداد في الجزائر**. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية. (12). 215.

[18]. ديمش سمية. (2010). **التجارة الإلكترونية حتميتها وواقعها في الجزائر**. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير. جامعة قسنطينة. الجزائر. ص.245.

[19]. Crédit populaire Algérien.Rapport annuel 2007. rapport annuel 2006. Disponible sur le site : www.cpa-dz.com.

[20]. Banque de Developpement Local ,Rapport Annuel2016, Disponible sur le site : www.bdl-dz.com.

[21] L'Algérie prépare une loi sur le e-commerce,algerie eco, consulté le 06/09/2016, http://www.algerie-eco.com/index.php/2016/03/31/lalgerie-va-se-doter-dune-loi-e-commerce-mouture-de-lavant-projet-loi-cours-delaboration-groupe-de-travail-niveau-mini/

[22]. www.dzmaison.com

[23] L'éco n°61 / du 1er au 15 mars 2013, OP.Cit.,

[24] www.CHIHAB.com